## جلسة حوارية للحاكم ووزير «التموين» مع التجار

# الحاكم: لا تعد حيازة القطع الأجنبي أو إيداعه مخالفة لكن التداول والمتاجرة ممنوعان.. وأي قرار سيتم بالتنسيق مع الفعاليات التجارية

## البرازي: المرسوم رقم ٨ نظّم استقرار الأسواق وحركة البيع والشراء وانعكس إيجاباً على المستهلك والمنتج والتاجر

**هناء غانم**

تحول اجتماع الهيئة العامة السنوي لاتحاد غرف التجارة السورية إلى جلسة حوارية مع حاكم مصرف سورية المركزي الدكتور عصام هزيمة حيث استغل التجار وجود الحاكم الذي جاء بدعوة مفاجئة من وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك طلال البرازي طرح فيها التجار مخاوفهم وهواجسهم لاسيما موضوع التعامل بالدولار وتخوفهم من بعض القوانين التي لم تلق الرضا من قبل بعض التجار كما تتطرق بعضهم إلى ضرورة إيجاد حلول جذرية.

بدوره حاكم مصرف سورية المركزي أكد أن هناك العديد من المفاهيم كانت غير واضحة حول منع التداول بغير الليرة السورية وفق المرسوم ٥٤ حيث تمت إضافة مادتين توضيحيتين حول التعامل بغير الليرة السورية أولها حسب الحاكم هو الدولار الذي هو بحوزة التجار والذي له حق قانوني بامتلاكه ولا يمكن لأحد محاسبته قانونياً عن مصدره، موضحاً أن منع التعامل بالدولار المقصود به هو التداول لأنه غير الحيازة وحسب القانون لا تعتبر حيازة القطع الأجنبي أو إيداعه بالحسابات المصرفية أو السحب مخالفة للقانون ٥٤ وتعديلاته ولا يحق لأحد التدخل فيه، لافتاً إلى أننا لم نضف جديداً لأنه كان موجوداً بالسابق ولكنها لم تكن واضحة للتجار وأضاف إن يحق للتاجر الإيداع والسحب من القطع الأجنبي أو عن طريق المصارف لا يعتبر مخالفاً لأن الخوف كان فقط من تهريب الدولار على الحدود حتى منع التداول دفع البعض لتهريب العملة السورية لأخذ عمولة من جهة وخوفه من حيازة الدولار وعقوبة السجن من جهة ثانية لذلك تم توضيح الأمر وخاصة أن هناك فرقاً بين التعامل بالقطع الأجنبي بين السوق الداخلي والخارجي حتى لا نخلق سوقاً سوداء بعدم التوضيح، وذكر الحاكم أنه سيتم فتح السقف لإدخال القطع الأجنبي قريباً.

وأشار إلى أن السماح بالتعامل بالدولار وجب أن يكون أحد أطراف العلاقة أجنبياً أو عربياً غير مقيم في سورية.

وأضاف: يتم العمل حالياً على تعديل ملف التصدير بما يتناسب مع الواقع الحالي لقطاع الأعمال الاقتصادي وأنه لن يتم اتخاذ أي قرار إلا بالعودة للفعاليات التجارية وأشار الحاكم إلى أنه خلال الأسبوع القادم سيتم إطلاق أول عملية دفع إلكتروني في سورية مؤكداً أنه لا خوف على الإفصاح عن حسابات التجار لأن العملية تنظيمية وليس هدفها محاربة التجار.

ونظراً للإشكاليات التي يعاني منها التجار بنقل الأموال بين المحافظات أكد الحاكم أن دمشق وريفها ستكون محافظة واحدة بنقل الأموال وأشار إلى أن هناك دراسة تتعلق بربط إجازات الاستيراد بالبيان الجمركي بأحدى شركات الصرافة، وأضاف وخلال أسبوع سيصدر قرار يحدد من خلاله سقف العمولات التي تأخذها المصارف وربح التاجر ونصح الحاكم التجار بأن يتعاملوا مع الدولة وليس مع أشخاص.

وأكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك طلال البرازي هموم ومشكلات الغرف التجارية وتطرق إلى المرسوم رقم ٨ وآليات تنفيذه التي تضمن استقرار السوق وتنظيم حركة البيع والشراء وفق القوانين المرعية وبما ينعكس إيجابياً على المنتج والمستهلك والتاجر في آن معاً، حديثه هذا جاء خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي لاتحاد غرف التجارة السورية تحت شعار «مع سيد الوطن لبناء اقتصاد قوي».

الوزير البرازي أشار إلى أن حضور حاكم مصرف سورية المركزي خلال الاجتماع قدم العديد من التوضيحات حول المعاملات المالية والمصرفية والتحويلات وعمليات السحب والإيداع والتعامل بالقطع الأجنبي حيث لمس الحضور أن هناك إجراءات اتخذت من قبل الحكومة سوف تنعكس إيجاباً على الحركة الاقتصادية والتجارية خلال المرحلة القادمة وكان هناك توضيح لآليات العمل بالتسعير والإنتاج والمواصفات والمقاييس السورية إضافة إلى أن الوزارة اتخذت الكثير من الإجراءات والقرارات التنفيذية لمضمون المرسوم بما يعطي للمنتج والتاجر والمستورد مرونة كبيرة لجهة التسعير والمواصفات دون الخروج عن مواد المرسوم ٨.

وأشار البرازي إلى الجهد المبذول لغرف التجارة والصناعة خلال شهر رمضان لدعم الأسر السورية بهامش ربح بسيط، كاشفاً عن التوجه خلال المرحلة القادمة بأن تقوم كل شركة أو تاجر بجهد استثنائي تحت عنوان عريض لدعم أصحاب الدخل المحدود بمنصة واحدة أو من خلال تبني قطاعات معينة لقطاع التعليم لاسيما للمناطق المتضررة بفعل الإرهاب وذوي الاحتياجات الخاصة والجمعيات الخيرية وغيرها من القضايا بحيث يكون لغرف التجارة دور أساسي في المسؤولية الاجتماعية تحدد من خلال الواحد من بذور البندورة يعادل أحياناً سعر غرام الذهب؟ مطالباً بإيجاد مراكز بحوث متخصصة لهذا القطاع.

وعن دور الإرشاد الزراعي في تطوير الإنتاج كما ونوعاً قال عثمان: إن دوره ضعيف جداً جداً والعمل الإرشادي إداري وضمن المكاتب فقط وبكل أسف- ويجب إعادة هيكلة عمل الوحدات الإرشادية وأن يكون ٧٠ بالمئة من المتخصصين ميدانيين في الحقول وليس في المكاتب.

أما بخصوص تصدير الفائض من إنتاج هذه الزراعات فأجاب: يوجد في محافظة طرطوس نحو /٤٢/ مركز توضيب وفرز لا يعمل منها حالياً سوى ثمانية فقط والباقي متوقف بسبب الظروف الراهنة وكل مركز يستقطب مالا يقل عن /١٠٠/ عامل /إضافة إلى تشغيل (المناشر- الكرتون- البرادات...) وخلال الأعوام ٢٠٠٠-٢٠١١ كان متوسط كميات التصدير من (البندورة فقط) من٧٠٠ إلى ٩٠٠ طن وسطياً خلال الموسم (من نيسان حتى حزيران) بالليوم الواحد.

أما حالياً وبسبب إغلاق أغلب المنافذ الهدى اللحام قال إنه رغم الخسائر التي تعرض لها قطاع الأعمال والتحديات الكبرى أثبت القطاع التجاري مقومات الاستمرار والنهوض واستمرت قطاعاته في عملها وفق الإمكانات المتوفرة والظروف المتاحة، مؤكداً أن التجار لم يتوقفوا عن عملهم وتأمين احتياجات السوق من المواد كافة ومستلزمات الصناعة المحلية لاستمرار عجلة الإنتاج والمساهمة في إعادة إقلاع بعض المنشآت الجديدة وإصلاح ما تضرر منها.

وفي سياق آخر عرض أمين سر اتحاد غرف التجارة محمد الحلاق التقرير السنوي لمجلس إدارة الاتحاد لعام ٢٠٢٠ وتمت الموافقة على النظام الداخلي للاتحاد والغرف وتمت المصادقة على الميزانيات الختامية وعلى حساب الواردات والنفقات وعلى مشروع الموازنة التقديرية للعام الحالي كما تم تعيين مفتش حسابات جديد وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد للعام الماضي.

من جهته أشار رئيس غرفة صناعة وتجارة إدلب محمد شتات إلى أن اجتماع الهيئة السنوية تمت فيه دراسة أهم القرارات التي صدرت عن اتحاد غرف التجارة وماذا يريد التجار والصناعيون من الفريق الاقتصادي والحكومة حيث تم رفع أهم المقترحات التي تعترض عمل الغرف لتحسين الوضع المعيشي من خلال التجار.

ومن جهة أخرى أكد رئيس غرفة تجارة حلب عامر الحموي لـ«الوطن» أن الاجتماع اليوم محوري ومهم لأنه وضع النقاط على الحروف وكان هناك توضيح من حاكم مصرف سورية المركزي حول العديد من النقاط وكان هناك تفاعل وتشارك بين التجار والجهات المعنية بشكل إيجابي وكانت هناك حلول آنية ومباشرة لجهة التعامل بالدولار وطريقة الحوالات الخارجية.

وأوضح أن وزير التجارة أيضاً أشاد بقطاع الأعمال ودور الغرف التجارية بالتنمية لتشجيع قطاع الاقتصاد وتوجيهه نحو الأفضل.

بدورهم طرح العديد من التجار مشكلاتهم التي تتعلق بموضوع الاستيراد والتصدير والأهم حل مشكلة التصدير التي يجد فيها التجار صعوبة كبيرة لاسيما بتحصيل الأموال التي يدفع عليها نسب إضافية كبيرة تصل من ٣-٤ ٪.

---

### السماح للقادمين بإدخال ٥٠٠ ألف دولار أو ما يعادلها «كاش»

# فضلية: خطوة في الاتجاه الصحيح

## ١١٠ مليارات دولار أموال السوريين في الخليج

**عبد الهادي شباط**

أصدر مجلس النقد والتسليف قراراً يقضي بالسماح للقادمين إلى سورية بإدخال الأوراق النقدية الأجنبية (البنكنوت) حتى مبلغ ٥٠٠ ألف دولار أميركي أو ما يعادله من العملات الأجنبية الأخرى شريطة التصريح عنها أصولاً وفق النماذج المعتمدة من هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لهذا الغرض والاحتفاظ بنسخة عن هذا التصريح.

وفي تصريح للباحث الاقتصادي الدكتور عابد فضلية لـ«الوطن» اعتبر فيه أن مجلس النقد والتسليف والحاكم الحالي يعملون على ترقيع جملة من القرارات السابقة الخاطئة والتي أضرت بالاقتصاد الوطني وأن هذا القرار الصادر عن مجلس النقد والتسليف بالسماح للقادمين إلى سورية بإدخال حتى ٥٠٠ ألف دولار هو خطوة في الاتجاه الصحيح وينظر تصحيحاً لإجراء من حزمة إجراءات كانت غير صحيحة خلال الفترة الماضية.

لكنه تساءل عن تحديد سقف المبلغ المسموح إدخاله من الأوراق النقدية (الكاش) بـ٥٠٠ ألف دولار ولماذا لم يكن أكثر ٨٠٠ ألف دولار على سبيل المثال أو مليون دولار أو غيره ما لم يكن هناك ما يخالف أي قوانين أو تشريعات دولية.

وأن الأصل في الحالة العامة التي يمر بها الاقتصاد الوطني هو السماح بإدخال أي كميات متاحة من القطع الأجنبي ما لم يكن بذلك أي مخالفات وضمن النماذج المعتمدة من هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

لأن ذلك يعزز من القطع الأجنبي في السوق المحلية ويدعم المخازين التي تحتاجها الحكومة من العملات الأجنبية وخاصة لتمويل الاحتياجات والمواد الأساسية.

إضافة إلى هذا التوجه يعزز ثقة القادمين والمغتربين السوريين في الخارج بالإجراءات النقدية والمالية ويسهم في تحفيز عودة الكثير من الأموال في الخارج.

مبيناً أن السوريين في الخارج يملكون الأموال

أكثر من الخليجيين وأن بعض التقديرات تفيد أن حجم أموال السوريين المستثمرة في دول الخليج تتجاوز ١١٠ مليارات دولار في حين قيم الاستثمارات الخليجية في سورية لا تتجاوز خمس هذا الرقم.

وهو بعكس ما هو شائع لدى العامة وفي المحصلة السوريون يستثمرون في الخليج أكثر ما يستثمر الخليجيون في سورية ولابد من العمل على تحفيز هذه الأموال على العودة والاستثمار في سورية بما يسمح بخلق بيئة استثمارية جاذبة للمال في الخارج تمكن المستثمرين السوريين والعرب والأجانب من الاستثمار في سورية.

---

### الزراعة المحمية في طرطوس تحت مجهر الأرقام والتكاليف ومعاناة التسويق والخسائر المتلاحقة..!!

# عثمان: لا دعم ولا بحوث وثمن الغرام الواحد من بذور البندورة يعادل سعر غرام الذهب

**هيثم يحيى محمد**

بدأت الزراعات المحمية ضمن أنفاق بلاستيكية في طرطوس بشكل خاص واللاذقية وبعض الأماكن الأخرى بشكل عام في ١٩٨٠ وتطورت بشكل تصاعدي بعد ذلك ووصلت للذروة بين عامي ٢٠٠٢-٢٠١٠ ثم بدأت بالعد التنازلي.

وهي تعني الزراعة المغطاة والتي تزرع في الأوقات غير الطبيعية من (أمطار- وحرارة- ورياح... الخ).

ويؤمن لها جميع المتطلبات من ماء وغذاء وتهوية ودفئة أحياناً.

وتعود أسباب اللجوء لهذه الزراعة إلى ضرورة الاستفادة القصوى من المساحات الصغيرة في الساحل السوري وتفشي الأمراض المستعصية في الأراضي المكشوفة (فيوزاريوم- نيماتودا - أمراض فيروسية) (زعتره) والتي جعلت من المستحيل إمكانية الزراعة المكشوفة بشكل جيد للخضار وخاصة (البندورة - الخيار - الفليفلة - الكوسا) رغم استمرار المحاولات.

ولهذه الزراعة أهمية اقتصادية واجتماعية فأهميتها الاقتصادية تحقق دخلاً مقبولاً لمعظم العائلات وتؤمن مخزوناً غذائياً كاملاً للبلد خلال فصل الشتاء وتعود بالقطع النادر لمصلحة الاقتصاد الوطني أثناء التصدير.

أما اجتماعياً فهي تجعل المزارع مرتبطاً بالأرض وتستوعب عدداً كبيراً من العائلات المهجرة من الداخل سواء بسبب الأحداث أم بسبب الجفاف حيث يوجد نحو ٨٠٠٠ عائلة من (الحسكة -الرقة - حلب - دير الزور.... وإدلب) يقومون بالعمل في هذه الزراعات بطرطوس لوحدها

وللوقوف عند الأرقام المتعلقة بهذه الزراعة التقت «الوطن» المهندس شفيق عثمان رئيس لجنة حماية الزراعات المحمية في اتحاد غرف الزراعة السورية حيث أكد أن عدد البيوت البلاستيكية في المحافظة نحو مئة وأربعين ألف بيت منها نحو ٥٧ ألف بيت غير مرخص منها بندورة ٩٠٣٨٧- فليفلة ١٨٤٠٥- فاصولياء ٢١٢٧- خيار ١٠٥٢٨- باذنجان ١٣٩٦٤- فريز ٨٨٥٥- كوسا ٢٥٠٠- موز ٥٧- منفا ١٥٤- زينة جوري ٤٢٢- غراس شتول ٣١. ويضيف إنه وبسبب الغلاء الفاحش للحديد والنايلون أصبح المزارع يلجأ إلى زراعة الأنفاق (حديد ٦مم ونايلون شفاف) يزرع تحتها (خيار - كوسا - فليفلة - باذنجان).

حالياً ومنذ سنتين لم ينشأ أي بيت بلاستيكي جديد لأن سعر كلفة البيت البلاستيكي الواحد ٥٠ م عرض ٨ م- (حديد- شريط- مجاري- نايلون- تنقيط- خيوط) يتجاوز ٥ ملايين ليرة سورية.

والأصناف المزروعة هي البندورة التصديرية بالدرجة الأولى- مندلون- مجدلون- بستونا ١٠٧- الباذنجان (برشلونة-كرم-ثريا) تصديرية - الفليفلة (الحرة- الحلوة-الصفراء-الضراء) تصديرية.

والمعاملات الزراعية المطلوبة عديدة حيث يقوم المزارع بما يلي (حراثة الأرض ثلاث مرات وتسميد الطبيعي (ذبل)- إجراء عملية التعقيم (شمسي) أو (كيميائي)- زراعة الشتول- تغليف الشتول- إضافة المخصبات والأسمدة (p-k-N)- عمليات الرش (الفطري والحشري) وقائي وعلاجي- القطاف والتسويق وبسبب تكثيف الزراعة وتعدد الأمراض أحياناً تعاد الزراعة مرتين وثلاثة و...

وعن مدى دعم الدولة لهذا القطاع يجيب عثمان بالقول: لم يلاحظ أي تدخل من قبل مؤسسات الدولة سواء (وزارة الزراعة أم اتحاد الغرف الزراعية السورية).

وللأسف أمر هذه الزراعة متروك للقطاع الخاص (تجار- سوق الهال- شركات الأدوية والبذور والنايلون- وأصحاب المشاغل...).

يقوم المزارع بشراء (حراثة الأرض ثلاث مرات وتسميد الطبيعي (ذبل)- إجراء عملية التعقيم (شمسي) أو (كيميائي)- زراعة الشتول- تغليف الشتول- إضافة المخصبات والأسمدة (p-k-N)- عمليات الرش (الفطري والحشري) وقائي وعلاجي- القطاف والتسويق وبسبب تكثيف الزراعة وتعدد الأمراض أحياناً تعاد الزراعة مرتين وثلاثة و...

وعن مدى دعم الدولة لهذا القطاع يجيب عثمان بالقول: لم يلاحظ أي تدخل من قبل مؤسسات الدولة سواء (وزارة الزراعة أم اتحاد الغرف الزراعية السورية).

وللأسف أمر هذه الزراعة متروك للقطاع الخاص (تجار- سوق الهال- شركات

أما عن دور البحث العلمي في تطوير هذا القطاع فيؤكد أنه لم يلاحظ أي دور علماً أنه لو تدخلت مراكز البحوث الزراعية في موضوع استنباط سلالات من البذور المتخصصة للزراعة المحمية لوفرت ملايين الدولارات أسوة بباقي الدول ولاسيما (الأردن) متسائلاً هل يعقل أن ثمن الغرام الواحد من بذور البندورة يعادل أحياناً سعر غرام الذهب؟ مطالباً بإيجاد مراكز بحوث متخصصة لهذا القطاع.

وعن دور الإرشاد الزراعي في تطوير الإنتاج كما ونوعاً قال عثمان: إن دوره ضعيف جداً جداً والعمل الإرشادي إداري وضمن المكاتب فقط وبكل أسف- ويجب إعادة هيكلة عمل الوحدات الإرشادية وأن يكون ٧٠ بالمئة من المتخصصين ميدانيين في الحقول وليس في المكاتب.

أما بخصوص تصدير الفائض من إنتاج هذه الزراعات فأجاب: يوجد في محافظة طرطوس نحو /٤٢/ مركز توضيب وفرز لا يعمل منها حالياً سوى ثمانية فقط والباقي متوقف بسبب الظروف الراهنة وكل مركز يستقطب مالا يقل عن /١٠٠/ عامل /إضافة إلى تشغيل (المناشر- الكرتون- البرادات...) وخلال الأعوام ٢٠٠٠-٢٠١١ كان متوسط كميات التصدير من (البندورة فقط) من٧٠٠ إلى ٩٠٠ طن وسطياً خلال الموسم (من نيسان حتى حزيران) بالليوم الواحد.

أما حالياً وبسبب إغلاق أغلب المنافذ الحدودية لا يتجاوز التصدير مئات الأطنان إلى العراق خلال عام٢٠٢١ وإلى الخليج وإلى لبنان وإلى روسيا (رمان- بندورة- حمضيات).

ويؤكد عثمان أن أضراراً كبيرة لحقت بهذه الزراعة نتيجة الأزمة ومنها:

• الغلاء الفاحش لكل المتطلبات (يد عاملة- أجور نقل- مواد زراعية ومعدات) وعدم توافرها.

• خروج مالا يقل عن ٢٠ بالمئة من البيوت البلاستيكية عن الخدمة لقلة اليد العاملة وعدم القدرة على التكلفة.

- سيطرة المواد المهربة (مبيدات- ومعقمات) من دون رقابة.

- إغلاق المنافذ الحدودية (وضعف التصدير).

وعن مقترحاته للاستمرار في هذه الزراعة وتطويرها ومنع تعرض المنتجين فيها للخسائر والمعاناة المختلفة خاصة في ضوء تدني أسعار مبيع إنتاجها لما دون التكلفة بكثير كما هو الحال في البندورة هذه الأيام قال المهندس شفيق عثمان هناك مقترحات عديدة أهمها:

× في مجال المواد الزراعية:

- الحد من التهريب ما أمكن وخاصة بالنسبة للمبيدات والتي أصبحت مسيطرة على الأسواق بنسبة٩٠ بالمئة من دون رقيب أو حسيب.

- وضع حد للشركات المستوردة للبذور والمبيدات والمعدات وتخفيض هامش ربحها ومراقبتها ولابد من وجود مراكز للدولة منافسة كما كانت سابقاً.

- التدخل الفوري لمؤسسة التجارة الداخلية ووجودها على الأرض في جميع أسواق الهال كمنافس علماً أن هذا يوفر آلاف الفرص للبد العاملة وإعادة هيكلة العمل في أسواق الهال وطريقة التسعير وخفض كومسيون ٧ بالمئة وعدم الحسم على الأوزان ٣ بالمئة والتلاعب في الأوزان والأسعار وإعادة ثمن العبوات الفارغة ١٨٠٠ ل.س للمزارع.

- أسوة بدول الجوار (الأردن- مصر) إيجاد شركات خاصة أو قطاع مشترك تقوم بتقديم جميع احتياجات الموسم وتتعهد بتسويقه وفق برنامج عمل متفق عليه.

- إيجاد شركات تقوم بجميع المخلفات النباتية الناجمة عن الزراعات المحمية وتقدر بآلاف الأطنان وتحويلها إلى أسمدة عضوية ومخصبات زراعية بدلاً من تلفها.

- إنشاء معامل للنايلون والعبوات البلاستيكية والفلين في الساحل السوري والإسراع في تجهيز مركز التوضيب في بانياس لما له من أهمية.

- فتح أسواق ومنافذ في الدول التي تسمح لنا بالتصدير لها ووجود لجان دائمة تبحث عن أسواق للتصدير.

- اعتبار الزراعة المحمية زراعة إستراتيجية أسوة بالقطن والقمح والشوندر وفتح مكتب لها في الساحل السوري.

- جعل التأمين على البيوت البلاستيكية إلزامياً وبنسب معقولة وأحد شروط الترخيص.

- اعتبار المواد الزراعية المستوردة مدعومة وتخفيض الرسوم الجمركية عليها ومراقبتها.

- إلغاء الحواجز أو الترفيق الحالي لما يخص المنتج كما يحدث الآن.

- إعطاء اللجنة المشكلة بقرار اتحاد الغرف الزراعية (لجنة حماية الزراعات المحمية) أولوية في إعطاء المعلومة والتواصل مع أصحاب القرار عند كل مستجد في هذا القطاع.